الأهرام

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٢ يونية ١٩٩٩

مجزرة صيدا تسلط الأضواء من جديد على مشكلة الوجود الفلسطيني في لبنان

صيدا : دوجلاس جيل *

لا أحد يعرف حتى الآن هوية العناصر التي اطلقت النار في المجزرة التي راح ضحيتها الرئيس الاول لمحكمة الاستئناف بالاضافة الى ثلاثة قضاة آخرين داخل قاعة المحكمة بقصر العدل في مدينة صيدا في جنوب لبنان. غير ان الحادثة ركزت الاهتمام على مشكلة بذل لبنان قصارى جهده لتجاهلها.

فمن المعروف ان هناك ما يزيد على 300 ألف لاجئ فلسطيني يعيش معظمهم في مخيمات، مثل مخيم «عين الحلوة» خارج صيدا، تديرها ميليشيات مسلحة. ويتردد كذلك ان الجناة فروا عقب ارتكاب الجريمة الى «عين الحلوة». وشأن سائر المخيمات الأخرى يعتبر مخيم «عين الحلوة» من الأماكن التي تتجنب الشرطة اللبنانية دخولها.

ويذكر ان اعدادا كبيرة من القوات اللبنانية ارسلت على وجه السرعة الى صيدا، كما تعهدت السلطات بتعقب الجناة، غير ان هذه القوات لا تزال تحافظ على مسافة بينها وبين المخيم حيث ظاهرة العنف تمثل مشكلة يتمنى المسؤولون اللبنانيون زوالها. وذكر مسؤول لبناني يوم الخميس الماضي ان دخول القوات اللبنانية الى المخيم يعني اندلاع معركة مسلحة. ويضيف هذا المسؤول، «ان الفلسطينيين كانوا بمثابة صداع مستمر»، الا ان الاوضاع، حسب رأيه، قد تصبح أسوأ مما كانت عليه.

وحتى قبل وقوع الهجوم الأخير أدى التنافس داخل المخيمات الى اندلاع حملة من العنف في ما بين الفلسطينيين، اذ يعتقد مسؤولون لبنانيون ان العنف الفلسطيني يمكن ان يوجه الآن الى الدولة اللبنانية نفسها.

ويذكر كذلك ان السلطات اللبنانية كثيرا ما اصرت على ان الوجود الفلسطيني فوق الاراضي اللبنانية لا يعدو ان يكون امرا مؤقتا وان الفلسطينيين ينبغي ان يسمح لهم بالعودة الى الاراضي التي نزحوا منها عام 1948. غير ان كل الفلسطينيين الذين نزحوا الى لبنان في ذلك الوقت (حوالي 125 ألف شخص) أتوا من المنطقة التي أصبحت الآن شمال اسرائيل، وذلك يعني صعوبة عودة هؤلاء او ابنائهم الى ديارهم مجددا.

ويعتقد دبلوماسي غربي ان اللبنانيين ينظرون الى الحادثة الاخيرة على انها بمثابة فرصة للتخلص مما يعتبرونه قنبلة امنية قابلة للانفجار في أي وقت، اشارة الى الحكومة اللبنانية وموقفها ازاء الوجود الفلسطيني. اما اذا لم تكفل اتفاقيات السلام للفلسطينيين حق العودة، فان لبنان سيصبح مضطرا الى استيعاب الفلسطينيين الذين يشكلون حاليا نسبة 8٪ من مجموع سكان البلاد، اذ يرى مسؤولون لبنانيون ان هذا الواقع سيخلط حسابات التوازنات السياسية الداخلية.

ورغم ان الاجتياح الاسرائيلي أدى في ذلك العام الى خروج ياسر عرفات ومقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان، فان بعض المجموعات الفلسطينية الاخرى لم تغادر الاراضي اللبنانية مثل «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي ظلت محتفظة بسلاحها وناشطة داخل معسكر «عين الحلوة» وبعض المعسكرات الاخرى.

رد فعل لبنان على ذلك تمثل في التجاهل المتعمد لهذه المجموعات، ذلك ان غالبية الميليشيات تعارض ياسر عرفات والسلام مع اسرائيل، لذا فان لبنان لم يبذل جهدا في كبح هذه المجموعات التي كانت في نظر بعض الجهات الرسمية بمثابة أدوات ضغط.

ولان لبنان لم يكن يريد تشجيع الوجود الفلسطيني بشكل دائم فقد رفض منح اللاجئين الجنسية اللبنانية وحق العمل والاستفادة من الخدمات الحكومية.

يعد الهجوم الذي استهدف قصر العدل في صيدا الأخطر من نوعه من الآن والأكثر تحديا للسلطات اللبنانية منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1991. وأدى الهجوم الى سقوط أربعة قتلى هم رئيس المحكمة والمدعي العام الاستئنافي بالاضافة الى عضوين آخرين في المحكمة وذلك عندما دخل مسلحان القاعة وأطلقا وابلا من الرصاص على هيئة المحكمة.

وترك المسلحان وراءهما بندقيتي «كلاشينكوف» استخدمتا في الهجوم بالاضافة الى قنبلة يدوية. وبما ان الجهات المعنية لم تصف الجانيين بانهما فلسطينيان فان السياسيين التزموا الحذر التام ولم يوجهوا أصابع الاتهام الى جهة بعينها. غير ان التقارير التي أشارت الى لجوء الجناة الى مخيم «عين الحلوة» دفعت بعض السياسيين اللبنانيين الى التحذير من الاخطار التي يمكن ان تسببها ما وصفوه بـ«الجزر الخارجة عن القانون». فقد علق النائب شاكر ابو سليمان على الحادث بقوله: «انه لا ينبغي السماح بوجود مناطق خارجة على القانون في لبنان تحت ذريعة القضايا العادلة. بما في ذلك القضية الفلسطينية». وذكر ابو سليمان، الذي كان يتحدث في بيروت، ان السلطات «يجب ان تتعقب الجناة في أي مخبأ يلجأون اليه».

* خدمة نيويورك تايمز خاص بـ«الشرق الأوسط»

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية